ان موقفها القديم من سياسة الانفراج الدولي كان خطأ، ذلك «ان مسيرة الاحداث والنتائج الحسّية التي أفرزتها في ظل سياسة الانفراج أزالت هذه المخاوف، وجعلتنا نراجع هذا الموقف، ونتّخذ من سياسة التعايش السلمي الموقف الاصح. فقد بات، اليوم، واضحاً ان سياسة التعايش السلمي لم تؤد فقط الى اطراد نمو الاقتصاد الاشتراكي، وتعميق أزمة النظام الرأسمالي، وتفاقم التناقضات بين أطراف الامبريالية والتجمّعات الاحتكارية ضمن البلد الامبريالي الواحد، وانما، بالاضافة الى ذلك، لقد تحققت، في ظل هذه السياسة، مجموعة انتصارات لحركة التحرر الوطني العالمي، بمساندة الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية»[٦٧].

لم يتوقف تعديل «الشعبية»، المبالغ فيه، عند تلك الحدود، بل اعتبر ان التدخل العسكري السوفياتي في افغانستان، والذي نقده السوفيات أنفسهم لاحقاً، قد أعطى «جواباً حاسماً [عن]... سياسة التعايش السلمي، وكيف انها لا تعطل، ولا تقلل، من مستوى التضامن الأممي لبلدان المنظومة الاشتراكية مع حركات التحرر الوطني، عندما يتوفّر العامل الذاتي لهذه الثورات»[٦٨].

كما نقدت الشعبية موقفها السابق الذي لم يكن يضع الاتحاد السوفياتي في مقدّم قائمة الحلفاء العالميين، واعتبرت ان مراجعتها للموقف القديم هي «ضرورة أساسية، لكي نجلو أية بلبلة، أو غموض، حول العملية الثورية العالمية في هذه المرحلة من التاريخ؛ وموقفنا الواضح، في اطار هذه العملية، [هو] ان بلدان المنظومة الاشتراكية، وفي مقدّمها الاتحاد السوفياتي، هي التي تشكّل القطب الذي يمثّل النظام الاشتراكي نقيض النظام الرأسمالي، وهي التي تشكّل القطب الذي تجد فيه حركات التحرر الوطني سندها في صراعها مع الامبريالية». وعلى هذا الاساس، وضعت «الشعبية»، في تقريرها، «تعزيز الصداقة وتوطيد التعاون بين الثورة الفلسطينية وبلدان المنظومة الاشتراكية، وفي مقدّمها الاتحاد السوفياتي»، في صدارة مهماتها، على الصعيد الدولي[٦٩].

بالاضافة الى ذلك، تخلّت «الشعبية» عن موقفها السابق من الصين، ووجّهت نقداً الى ذلك الموقف، وخاصة «منذ ان طرحت الصين موضوع الامبريالية الاشتراكية. لقد بقينا لفترة من الوقت مشدّدين فقط على جانب واحد من الصورة ـ جانب الصين كبلد اشتراكي بقيادة حزب شيوعي ـ يطرح موقفاً مناهضاً بشدة للامبريالية الاميركية ويساند نضال الشعب الفيتنامي والشعب الكمبودي ضد الامبريالية والرجعية، ويرفض الكيان الصهيوني والاعتراف به، دون ان نرى، بوضوح، كافة النتائج التي ستترتب على التحليل والموقف الذي اتخذته الصين من الاتحاد السوفياتي، الذي يقود النظام الاشتراكي العالمي»[٧٠].

وعلى انقاض الموقف السابق، الذي كان يضع الصين في مقدّم الحلفاء، تبنّت «الشعبية» موقفاً جديداً من الصين يكاد يكون مطابقاً للموقف السوفياتي حينذاك، واعتبرت ان «الانحراف الذي حصل في الثورة الصينية، وارتداد قيادتها، وتفسير النزاعات الانتهازية التي عبّرت عن نفسها في مجموعة مواقف ايديولوجية وسياسية وتنظيمية واقتصادية مغامرة»، كان ناجماً عن ترابط عوامل ثلاثة، هي «القيادة الصينية، من جهة، ومستوى التطوّر في المجتمع الصيني عشية انتصار الثورة، من جهة ثانية، والبنية الطبقية لقيادة الحزب الشيوعي الصيني، من جهة ثالثة»[٧١].

أمّا على المستوى السياسي الوطني، فقد تبنّت «الشعبية»، ولأول مرة، شعار «اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتمّ تحريره من الارض الفلسطينية دون قيد أو شرط. ان هذا الشعار يرسم أمام الثورة هدفاً مرحلياً محدّداً يرشد نضالها، من ناحية، ويشكّل حلقة وصل